

مؤسسة ضمان الودائع

شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية**

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع (المؤسسة) شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، قائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملزمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملزمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحكومة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

ارنست ويونغ / الأردن

اسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

ارنست وَيُونغ
محاسبون قاتونيون
عمان - الأردن

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
٤ نيسان ٢٠٢٢

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	إيضاحات
دينار	دينار	
		الموجودات
		الموجودات المتداولة
١,٠٢٦,٥٧١	٩,٤٩٩,٦٦١	حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني
١١,٣٢٦,٣٣٠	١١,٦٥٩,٢٥٣	فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة
٧,٠٨٢	٢٩,٩٤٥	أرصدة مدينة أخرى
٥٨,٥٤٠	٦٠,٤٨٣	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - قصيرة الأجل
٧٣,٧٤٤,٠٠٨	١٩٥,٤٩٥,١١١	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - قصيرة الأجل
٨٦,١٦٢,٥٣١	٢١٦,٧٤٤,٤٥٣	مجموع الموجودات المتداولة
		الموجودات غير المتداولة
٩٤٥,٩٣٤	٩٢١,٤٨١	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - طويل الأجل
٨٤١,٥٣١,٢١٣	٧٩٣,٠٦٣,٠٩٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - طويل الأجل
٣,٤٥٠,٨٢٦	٣,٦٥٤,٣٥٣	ممتلكات ومعدات
٨٤٥,٩٢٧,٩٧٣	٧٩٧,٦٣٨,٩٣١	مجموع الموجودات غير المتداولة
٩٣٢,٠٩٠,٥٠٤	١,٠١٤,٣٨٣,٣٨٤	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
٣٧,٧٦٠	٦٢,٦٨٧	أرصدة دائنة أخرى
٣٧,٧٦٠	٦٢,٦٨٧	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
٣,١٥٠,٠٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠	رأس المال
٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤	١,٠١١,١٧٠,٦٩٧	الإحتياطيات
٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤	١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧	مجموع حقوق الملكية
٩٣٢,٠٩٠,٥٠٤	١,٠١٤,٣٨٣,٣٨٤	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات	
دينار	دينار		
٣٥,٠١٩,١٩١	٣٥,٨٦٤,٤٤٦	١١	الإيرادات
٤٥,٣١٤,٦٩٩	٤٧,٨٣٣,٢٦٢		رسوم إشتراك
٢١,١٩١	٢٢,١٦٩		فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
	٦٥٨		عوائد تمويل وفوائد الإسكان الممنوحة
٥٨,٨٦٩	-		أرباح بيع الأصول الثابتة
٢٢,٥٣٨	٥,٥٤٤		أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٨٠,٤٣٦,٤٨٨	٨٣,٧٢٦,٠٧٩		إيرادات أخرى
(١,٣٦١,٢٩١)	(١,٤٥٨,١٢٦)	١٢	مجموع الإيرادات
٧٩,٠٧٥,١٩٧	٨٢,٢٦٧,٩٥٣		مصاريف إدارية
			فائض الإيرادات عن النفقات

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

الإجمالي دينار	الإحتياطيات دينار	رأس المال دينار	
٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤	٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤	٣,١٥٠,٠٠٠	<u>٢٠٢١-</u> الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١
٨٢,٢٦٧,٩٥٣	٨٢,٢٦٧,٩٥٣	-	فائض الإيرادات عن النفقات للسنة
<u>١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧</u>	<u>١,٠١١,١٧٠,٦٩٧</u>	<u>٣,١٥٠,٠٠٠</u>	الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧	٨٤٩,٨٢٧,٥٤٧	٣,١٥٠,٠٠٠	<u>٢٠٢٠-</u> الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠
٧٩,٠٧٥,١٩٧	٧٩,٠٧٥,١٩٧	-	فائض الإيرادات عن النفقات للسنة
<u>٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤</u>	<u>٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤</u>	<u>٣,١٥٠,٠٠٠</u>	الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٧٩,٠٧٥,١٩٧	٨٢,٢٦٧,٩٥٣	الأنشطة التشغيلية
		فائض الإيرادات عن النفقات
		-تعديلات
١٢٢,٢٥١	١٢٠,٨١٩	إستهلاكات
(٥٣)	(٦٥٨)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(٥٨,٨١٦)	-	أرباح بيع موجودات مالية
(٤٥,٣١٤,٦٩٩)	(٤٧,٨٣٣,٢٦٢)	إيرادات الفوائد
(١٩١)	(٢٢,٨٦٣)	-التغيرات في رأس المال العامل
(١١,٢٣٢)	٢٤,٩٢٧	أرصدة مدينة أخرى
		أرصدة دائنة أخرى
٣٣,٨١٢,٤٥٧	٣٤,٥٥٦,٩١٦	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الإستثمارية
(٤٥١,٢٦٧,٧٣٥)	(٢٠٢,٨٨٢,٠٢٠)	شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٢٠,١٠٢,٨٩٤	٨١,٥٩٩,٠٣٣	استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٢٥٠,٧٣٤,٥٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	المتحصل من بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٧١	٦٦٠	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
٥٨,٥٤٠	٢٢,٥١٠	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين
٤٦,٩٩٦,١٨٦	٤٧,٥٠٠,٣٣٩	فوائد مقبوضة
(٥,٨٨٣)	(٣٢٤,٣٤٨)	شراء ممتلكات ومعدات
(٣٣,٣٨١,٤٢٧)	(٢٦,٠٨٣,٨٢٦)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية
٤٣١,٠٣٠	٨,٤٧٣,٠٩٠	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
٥٩٥,٥٤١	١,٠٢٦,٥٧١	النقد وما في حكمه في بداية السنة
١,٠٢٦,٥٧١	٩,٤٩٩,٦٦١	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

- قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٢٠/٢) تاريخ ٥ أيار ٢٠٢٠ الموافقة على قيام المؤسسة ببيع أوراق مالية حكومية بقيمة ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

(١) عام

تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته. تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة. كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
- عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
- أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
- أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.
- أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (٣٨) مكرر من قانون المؤسسة.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

(٣) التغييرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، باستثناء أن المؤسسة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك):- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

- التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغييرات التعاقدية والتغييرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق،
- تتطلب الإعفاءات من الشركة تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر،
- يجوز للشركة استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقدياً، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). منح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-١٩. نظرًا لكونه حلاً عملياً، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ والممنوحة من المورج يمثل تعديلاً لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩ بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢١، ولكن نظراً لاستمرار تأثير وباء COVID-١٩، وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى ٣٠ حزيران ٢٠٢٢.

تتطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٢١.

لم تحصل المؤسسة على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-١٩، ولكن سوف تقوم المؤسسة باستخدام هذا التطبيق العملي إذا أصبح قابل للتطبيق خلال فترة التطبيق المسموحة.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واطهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ومخصص الانخفاض. لا يتم إستهلاك الأراضي ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها، باستخدام النسب السنوية التالية:

المباني	٣٪
أثاث ومفروشات	١٠-١٥٪
سيارات	١٥٪
أجهزة مكتبية وحاسوبية و برامج	١٠-٢٥٪

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ - موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة المؤسسة وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

ب - موجودات مالية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل .
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل.

ذمم دائنة

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت المطالبة بها أو لم تتم من قبل المورد.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالآلاف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم إثبات إيرادات الإيجارات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

يتم إثبات الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف (تتمة)

يتم احتساب إيرادات الفوائد وفقاً لأساس الاستحقاق، على أساس الفترات الزمنية المستحقة والمبالغ الأصلية ومعدل الفائدة المكتسب.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمه المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتمالات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب مصروف تعويض نهاية الخدمة للموظفين كما يلي:

- راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي لا تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة خمس سنوات.
- راتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تزيد مدة خدمته في المؤسسة عن خمس سنوات ولا تتجاوز العشر سنوات
- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة عشر سنوات.

وتقوم المؤسسة بتوريد المبلغ المحتسب خلال السنة لصندوق تعويض نهاية الخدمة.

قرروض الإسكان

يتم منح القرض / تمويل الإسكان لبناء أو شراء سكن داخل المملكة بمعدل فائدة يتراوح بين ٥ ٪ سنوياً ويجب أن يسدد القرض وفوائده في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

(٥) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٦) تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠٢١	
دينار	دينار	
١,٠٦٣,٠١٤	١,٠٠٤,٤٧٤	رصيد التمويل والقروض بداية السنة
-	١٠٥,٠٠٠	قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة
١٦,٣٨٠	١٧,٣٥٨	عوائد التمويل
٤,٨١١	٤,٨١١	الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة
(٧٩,٧٣١)	(١٤٩,٦٧٩)	قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة
١,٠٠٤,٤٧٤	٩٨١,٩٦٤	رصيد التمويل والقروض نهاية السنة
٥٨,٥٤٠	٦٠,٤٨٣	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة - القصير الأجل
٩٤٥,٩٣٤	٩٢١,٤٨١	تمويل وقروض الإسكان الممنوحة - الطويل الأجل
١,٠٠٤,٤٧٤	٩٨١,٩٦٤	رصيد التمويل والقروض الممنوحة نهاية السنة

يمثل هذا البند قيمة الرصيد المتبقي من تمويل وقروض الإسكان الممنوحة لثمانية عشر موظف من موظفي المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، تم منح القروض للموظفين بضمان رهن عقاري تأميني من الدرجة الأولى لصالح مؤسسة ضمان الودائع وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم ١١٦ - فقرة (ب) من التعليمات الإدارية لشؤون الموظفين وتعديلاتها.

(٧) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
المجموع	طويلة الأجل	قصيرة الأجل	
دينار	دينار	دينار	
٩٣٤,٥٥٨,٢٠٨	٧٨٣,٠٦٣,٠٩٧	١٥١,٤٩٥,١١١	سندات خزينة
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات سلطة المياه
٢٤,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	سندات شركة الكهرباء الوطنية
٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨	٧٩٣,٠٦٣,٠٩٧	١٩٥,٤٩٥,١١١	
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
المجموع	طويلة الأجل	قصيرة الأجل	
دينار	دينار	دينار	
٨٤٩,٠٢٨,٦٩٦	٧٨٧,٥٣١,٢١٣	٦١,٤٩٧,٤٨٣	سندات خزينة
١٢,٢٤٦,٥٢٥	-	١٢,٢٤٦,٥٢٥	اذونات خزينة
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	سندات سلطة المياه
٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	-	سندات شركة الكهرباء الوطنية
٩١٥,٢٧٥,٢٢١	٨٤١,٥٣١,٢١٣	٧٣,٧٤٤,٠٠٨	

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٢,٩١٨٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (بين ٢,٩٨٣٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

ان تفاصيل اجمالي موجودات مالية بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢١				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨	-	-	٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
دينار	دينار	دينار	دينار	
٩١٥,٢٧٥,٢٢١	-	-	٩١٥,٢٧٥,٢٢١	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(٨) مستندات ومعدات

المجموع	مشاريع تحت التنفيذ	سيارات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	أثاث ومفروشات	مباني	أراضي	ملاحظات ومعدات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٥,٣٢٢,١٤٠	٢٢,٠٠٠	٥٧,٦٥٧	١٠٥,٥٥٥	١٨٣,٦٠٩	٣,٧٩٦,٧٦٩	١,١٥٧,٠٥٠	٢٠٢١ الرصيد كما في أول كانون الثاني اضافات إستثمارات
٣٢٤,٣٤٨	٣١٤,٠١٠	-	١٠,٣٣٨	-	-	-	٢٠٢١ الكافة
(٢,٠١٧)	-	-	(٨٥٥)	(١,٢١٢)	-	-	
٥,٦٤٤,٤٢١	٣٣٦,٠١٠	٥٧,٦٥٧	١١٤,٥٣٨	١٨٢,٣٩٧	٣,٧٩٦,٧٦٩	١,١٥٧,٠٥٠	٢٠٢١ الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
١,٨٧١,٣١٤	-	٥٧,٦٥٥	٨٢,٢٥٢	١٨١,٤٦١	١,٥٤٩,٩٤٦	-	٢٠٢١ الرصيد كما في أول كانون الثاني استثمارات إستثمارات
١٢٠,٨١٩	-	-	٦,٥٨٩	٣٢٧	١١٣,٩٠٣	-	
(٢,٠٦٥)	-	-	(٨٥٦)	(١,٢١٢)	-	-	
١,٩٩٠,٠٦٨	-	٥٧,٦٥٥	٨٧,٩٨٨	١٨٠,٥٧٦	١,٦٦٣,٨٤٩	-	٢٠٢١ الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
٣,٦٥٤,٢٥٣	٣٣٦,٠١٠	٢	٢٦,٥٥٠	١,٨٢١	٢,١٣٢,٩٢٠	١,١٥٧,٠٥٠	٢٠٢١ صافي القيمة التقديرية كما في ٣١ كانون الأول
٥,٣٣١,٧٨١	١٨,٠٠٠	٥٧,٦٥٧	١١٨,٨٦٥	١٨٣,٤٤٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١,١٥٧,٠٥٠	٢٠٢٠ الرصيد كما في أول كانون الثاني اضافات إستثمارات
٥,٨٨٣	٤,٠٠٠	-	١,٥٨٣	٣٠٠	-	-	
(١٥,٥٢٤)	-	-	(١٥,٣٩٣)	(١٣١)	-	-	
٥,٣٢٢,١٤٠	٢٢,٠٠٠	٥٧,٦٥٧	١٠٥,٥٥٥	١٨٣,٦٠٩	٣,٧٩٦,٧٦٩	١,١٥٧,٠٥٠	٢٠٢٠ الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
١,٧٦٤,٥٦٩	-	٥٧,٦٥٥	٨٩,٦٠٤	١٨١,٢٦٧	١,٤٣٦,٠٤٣	-	٢٠٢٠ الرصيد كما في أول كانون الثاني استثمارات إستثمارات
١٢٢,٢٥١	-	-	٨,٠٢٣	٣٢٥	١١٣,٩٠٣	-	
(١٥,٥٠٦)	-	-	(١٥,٣٧٥)	(١٣١)	-	-	
١,٨٧١,٣١٤	-	٥٧,٦٥٥	٨٢,٢٥٢	١٨١,٤٦١	١,٥٤٩,٩٤٦	-	٢٠٢٠ الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
٣,٤٥٠,٨٧١	٢٢,٠٠٠	٢	٢٢,٨٠٣	٢,١٤٨	٢,٣٤٦,٨٢٣	١,١٥٧,٠٥٠	٢٠٢٠ صافي القيمة التقديرية كما في ٣١ كانون الأول

* تمثل مشاريع تحت التنفيذ مشروع تاهيل الطابق الثاني في المؤسسة بكلفة اجمالية تقديرية تبلغ ٥٣٧,٩٠١ دينار والذي تم البدء به في عام ٢٠١٩ وبسبب التطور فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠ تم إيقاف المشروع مؤقتا لئتم استكماله في عام ٢٠٢١.

(٩) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك عضو في المؤسسة. بالإضافة الى دفعة من الحكومة الأردنية بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار. تقرر لاحقاً بناءً على ما ورد في القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٨) لعام ٢٠١٩ إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، كما تقرر أن تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار تدفعه المؤسسة وتخصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٠) الإحتياطيات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و ١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليلبغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغت أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون والبالغ ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

(١١) رسوم إشتراك

استوفت المؤسسة خلال العام رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالآلف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضماتها.
- بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢٠٢١/١١) بتاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠٢١، تم الاستمرار في تحصيل رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك للمؤسسة بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة رقم (١٢) من قانون مؤسسة ضمان الودائع بنسبة (واحد وخمسة وسبعون بالآلف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

مؤسسة ضمان الودائع
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(١٢) مصاريف إدارية

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٦٣٩,٠١٢	٦٧٥,١٨١	رواتب وأجور
١٧٥,٢٥٩	١٩٢,٢٥٦	نهاية الخدمة
١٢٢,٢٥١	١٢٠,٨١٩	استهلاكات (إيضاح ٨)
٧٣,١٨٧	٧٦,٩٧٢	مساهمة المؤسسة بالضمان الاجتماعي
٦١,٠٦٩	٦٢,٠٢٠	مياه وكهرباء
٥٨,٠٣٩	٧٢,٢٠٤	تأمين صحي
٥٠,٥٧٦	٥٣,٤٠٣	مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار
٢٩,٧٠٥	٣١,٩٧١	إشتراكات
٢١,٦١٨	٢١,٥٢٨	أمن وحماية
١٨,٦٠٠	١٨,٦٠٠	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأمين السر
١٩,٦٠٠	٣٣,٢٠٠	أتعاب مهنية
١٥,٨٣١	١٤,٢٣٢	نظافة
٨٠٠	١,١٣٨	تدريب
١٦,٩٥٤	٣٠,١٥٥	صيانة
١٠,٥٥٤	٥,٠١٤	محروقات
١٢,٣٤١	١٢,٨٦٤	تأمين
٩,٥٨٥	١١,٥٨٩	لجنة النشاط الاجتماعي
١,٦٩٩	-	سفر وتنقلات
٥,٧٦٠	٥,٧٦٠	رسوم ورخص حكومية
٦,٥٧١	٤,٠٠٨	دعاية وإعلان
٣,٣٠٤	٤,١٠٥	ضيافة
٤,٤٠٢	٤,٩٢٠	قرطاسية
٢,٢٨٠	٢,٥٤٩	هاتف وفاكس وانترنت
٢,٢٩٤	٣,٦٣٨	أخرى
<u>١,٣٦١,٢٩١</u>	<u>١,٤٥٨,١٢٦</u>	

(١٣) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على المؤسسة التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

القضايا المرفوعة على المؤسسة:

لا يوجد قضايا مرفوعة على المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

(١٤) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم إعفاء المؤسسة من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٥) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح المؤسسة لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الفائدة حيث أن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة وتحمل أسعار فائدة ثابتة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسة.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الائتمان حيث تحتفظ بالارصدة لدى البنك المركزي الأردني وأن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة هي سندات صادرة عن البنك المركزي الأردني أو بكفالة الحكومة الأردنية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من ٣ شهور	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر	المجموع
	دينار	دينار	دينار
	٦٢,٦٨٧	-	٦٢,٦٨٧
	٦٢,٦٨٧	-	٦٢,٦٨٧

٣١ كانون الأول ٢٠٢١
ارصدة دائنة أخرى
المجموع

(١٥) إدارة المخاطر (تتمة)

المجموع	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر	أقل من ٣ شهور	
دينار	دينار	دينار	
٣٧,٧٦٠	-	٣٧,٧٦٠	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
٣٧,٧٦٠	-	٣٧,٧٦٠	أرصدة دائنة أخرى
			المجموع

(١٦) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال المؤسسة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

قامت المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية وتم خصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وستقوم المؤسسة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

معايير التقارير المالية الدولية رقم (١٧) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولية رقم (٤) - عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. إن الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع أرقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩) ومعايير التقارير المالية الدولية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٧).

من غير المتوقع أن يكون للمعيار أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تنمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين
أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧).

لا ينطبق هذا المعيار على المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) إلى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تنمة)

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في آذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day ٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الممتلكات والألات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والألات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشآت من تخفيض كلفة الممتلكات والألات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم إنتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة إنتاجها في الأرباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والألات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

العقود الخاسرة - كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذا كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الإدارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) – تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - شركة تابعة كمتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) - تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرور الأولى يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا ينطبق هذا التعديل على المؤسسة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار '١٠٪' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر. ستقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: الضرائب في قياس القيمة العادلة كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة. قام التعديل بإلغاء متطلب المعيار الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية الضرائب عند قياس القيمة العادلة للأصول ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٤١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي على قياس القيمة العادلة اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على المؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)، حيث قدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على المؤسسة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢) في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترة التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظراً لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضرورياً.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمؤسسة.

(١٨) أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وأثره على المؤسسة

نتيجة استمرار تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الاقتصاد العالمي وقطاعات الأعمال المختلفة وما رافق ذلك من قيود وإجراءات فرضتها الحكومة الأردنية ودول الجوار وبقية دول العالم، قامت إدارة المؤسسة بإعداد دراسة لتحديد مدى أثر فيروس كورونا على أنشطة المؤسسة والبيانات المالية للمؤسسة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكينها من استمرارها بنشاطها في ضوء الظروف الراهنة حيث من الممكن أن تتأثر الأنشطة التشغيلية بالتطورات العالمية والتي تؤثر حالياً على مختلف القطاعات الاقتصادية والجغرافية.

لم ينتج عن جائحة فيروس كورونا تأثير جوهري على نشاطات المؤسسة. حيث إن إيرادات المؤسسة فرضت بموجب قانون حيث تتكون من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة بالإضافة إلى عوائد الاستثمار من السندات وتحمل أسعار فائدة ثابتة.